وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤ – ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الثامنة عشرة

ناجي السويدي يشكل الوزارة الجديدة

بعد إتمام مراسيم تشيع السعدون ، أصبحت الوزارة في حكم المستقيلة ، وتحتم تشكيل وزارة جديدة لتحاول تهدئة الغليان الشعبي، الذي أحدثه انتحار السعدون ، ولاسيما بعد نشر وصيتة ، واتفق الملك فيصل مع وكيل المندوب السامي على ترشيح ناجي السويدي ، وصدرت الإرادة الملكية بالتكليف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩، وتشكلت الوزارة على الوجه التالي[١] :

١ . ناجي السويدي رئيساً للوزراء، ووزيراً للخارجية .
٢ . ياسين الهاشمي وزيراً للمالية .
٣ . ناجي شوكت وزيراً للداخلية .
٤ . عبد العزيز القصاب وزيراً للعدل .
٥ . نوري السعيد وزيراً للدفاع .
٦ . خالد سليمان وزيراً للري والزراعة .
٧ . عبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف .
٨ . محمد أمين زكي وزيراً للأشغال والمواصلات .

---

(١). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ...، ج ٢ ،ص ص،٢٩٨ –٢٩٩.

وقد أعرب رئيس الوزراء بعد تشكيل وزارته في رسالته الموجه إلى الملك فيصل عن عزمه على السير على نفس النهج الذي سارت عليه وزارة الفقيد السعدون، وأكد حرصه على فسح المجال للوزراء لممارسة مهام وزاراتهم بحرية، والعمل على الحد من تدخل المندوب السامي، والمستشارين البريطانيين، والعمل على تحقيق أماني الشعب فيما يخص المعاهدة الجديدة، وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية، بما يضمن حقوق العراق وحريته واستقلاله . وقد أوعز رئيس الوزراء إلى اللجنة التي شكلها السعدون لمفاوضة بريطانيا حول المعاهدة الجديدة،وبُوشر بالمفاوضات مع الوفد البريطاني برئاسة المندوب السامي. لكن المفاوضات اصطدمت مرة أخرى برفض المندوب السامي الاستجابة للمطالب الوطنية ، وبقيت مواقف الطرفين متباعدة جداً ،ولم تستطع المفاوضات تحقيق أي تقدم[٢].

وفي عهد هذه الوزارة بدأ النفوذ الأمريكي بالتغلغل في العراق بشكل رسمي ، بعد أن وقعت الحكومة الأمريكية من جهة،والحكومتان البريطانية والعراقية من جهة أخرى في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠ على معاهدة تؤمن المصالح الأمريكية في العراق وقد جعلت هذه المعاهدة العراق تحت الهيمنة البريطانية- الأمريكية المشتركة والمتشابكة مصالحهما الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع بعضها البعض .وكان الشيء الإيجابي الوحيد في تلك المعاهدة هو اعتراف الولايات المتحدة باستقلال العراق[٣].

غير أن هذه الوزارة عجزت عن تحقيق أي من الأمور الرئيسية التي كان قد قررها الراحل عبد المحسن السعدون في منهاجه، والتي كانت قد وعدت بتنفيذها . حاولت الحكومة تقليص الميزانية المخصصة للموظفين البريطانيين في محاولة منها لتقليص عددهم ،وأدى ذلك إلى اصطدام الحكومة بالمندوب السامي الذي استشاط غضباً على خطط الحكومة، وطلب من الملك التخلص منها، واضطرت الحكومة تحت ضغط المندوب السامي إلى تقديم استقالتها إلى الملك فيصل في ٩ آذار ١٩٣٠ وتم قبول الاستقالة، ورحب المندوب السامي بها، ووقف رئيس الوزراء ناجي السويدي يخطب في مجلس النواب شارحاً أسباب الاستقالة ومتهماً الموظفين البريطانيين بالتحكم في أمور البلاد، ثم تلاه ياسين

---

(٢).المصدر نفسه،ص٣٠١.

(٣). المصدر نفسه،ص ص،٣٠٦-٣١٣؛ محسن أبو طبيخ، المبادئ والرجال بوادر الانهيار السياسي في العراق دراسة وثائقية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت،٢٠٠٣)، ص ٣٥.

الهاشمي وقال مخاطباً أعضاء المجلس أن الإنكليز يحكمون البلاد حكماً كيفياً ، وأشار إلى أن الملك فيصل يساير الإنكليز، ولا يستطيع معارضتهم[٤].

أدت استقالة الحكومة،وبيان رئيسها حول سبب الاستقالة إلى هيجان شعبي عارم، وخرجت جماهير الشعب في مظاهرات صاخبة احتجاجاً على السياسة البريطانية تجاه العراق، ومطالبة بالاستقلال الحقيقي الناجز،والتخلص من الهيمنة الاستعمارية . وقد تقاطرت الوفود من كافة أنحاء العراق للمشاركة في مظاهرات الاحتجاج ، وانهالت البرقيات إلى الحكومة والصحافة الوطنية، وأصبح الوضع يهدد بوقوع أحداث خطيرة وخاصة في ٢١ آذار ١٩٣٠،حيث اجتاحت بغداد مظاهرة كبرى أقفلت على أثرها المحال التجارية والأسواق أبوابها،وأصدر المندوب السامي أمراً للموظفين البريطانيين بملازمة مساكنهم، وسارت المظاهرة في شوارع بغداد،وتوجهت إلى الباب الشرقي ثم إلى دور السفارات والقنصليات، وهم يهتفون الهتافات الوطنية المطالبة بالاستقلال الناجز،ورفض الهيمنة البريطانية[٥].

نوري السعيد يؤلف وزارته الأولى ويعقد معاهدة عام ١٩٣٠ مع بريطانيا

في ٢٣ آذار ١٩٣٠ شكل نوري السعيد وزارته الأولى،بناء على تكليف الملك والمندوب السامي البريطاني[٦].

بدأت المفاوضات العراقية البريطانية حول عقد معاهدة جديدة،في ٣١ آذار ١٩٣٠ ، وقد ترأس الوفد البريطاني المندوب السامي(همفريز)،وضم الوفد مساعده(الميجر يونك) و(المستر ستاجر)، فيما كان الوفد العراقي برئاسة الملك فيصل،وعضوية نوري السعيد وجعفر العسكري ورستم حيدر وقد أدى الملك دوراً بارزاً في المفاوضات،وكانت الحكومة تصدر كل يوم بياناً مقتضباً حول مجرى المفاوضات، دون الدخول في التفاصيل ، حتى جاء يوم ٨ نيسان ١٩٣٠ حين صدر بيان عن الحكومة يقول[٧]: لقد تم الاتفاق بين المتفاوضين على ما يلي :

---

(٤). توفيق السويدي،المصدر السابق ، ص ٢٦١.

(٥). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ..،ج ٢ ،ص ص،٣٤٠-٣٤٢.

(٦). عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث ..، ج ٢ ،ص٢٢٦.

(٧). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ..،ج ٣ ،ص١٤.

١ . إن المعاهدة التي تجري المذاكرة حولها الآن ستدخل حيز التنفيذ عند دخول العراق في عصبة الأمم .

٢ . إن وضع العراق كما هو مصرح في المعاهدة سيكون وضع دولة مستقلة حرة.

٣ . عند دخول المعاهدة الجديدة حيز العمل ستنتهي حالاً جميع المعاهدات والاتفاقات الموجودة ما بين العراق وبريطانيا العظمى ، والانتداب الذي قبله صاحب الجلالة البريطانية سينتهي بطبيعة الحال.

لقد أدى نوري السعيد دوراً أساسياً في عقد المعاهدة الجديدة بالنظر للثقة الكبيرة التي أولاها البريطانيون له، والاطمئنان إليه وكذلك ثقة الملك فيصل . كان الشعب العراقي يدرك أن المفاوضات لن تطول ، وهذا ما كان ، فقد أعلن بيان رسمي للحكومة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ عن توقيع معاهدة صداقة وتحالف مع بريطانيا العظمى تنفذ حال قبول العراق عضواً في عصبة الأمم ، وأن المعاهدة ستنشر في بغداد ولندن في وقت واحد يتفق عليه الطرفان[٨].

أما مواد معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ فهي كالآتي[٩]:

المادة الأولى : يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية،ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق،توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي، وصلاتهما الحمام، وتجرى بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة . ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف من البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق ومعاهدة التحالف هذه ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

---

(٨). المصدر نفسه ،ص١٥.

(٩). للمزيد من التفاصيل عن أسباب عقد المعاهدة وموادها والاتفاقيات الملحقة بها،وموقف الرأي العام العراقي منها،ينظر: محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠،ص ص،٥٧-٦١؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٣،ص ص،١٩-٦٣،ص ص٧٩-٩٩؛عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث..،ج٢،ص ص،٢٣٣-٢٧٤؛ عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات..،ص ص،٢٠٥-٢٧٤ ؛فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية..،ص ص، ٢٤١-٣٠٧.

المادة الثانية : يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي (دبلوماسي) يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة الثالثة: إذا أدى نزاع بين العراق ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد عندئذٍ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ، ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة : إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئذٍ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه . وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراُ إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق، في حالة حرب، أو خطر حرب محدق تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر، والموانئ ، والمطارات ، ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة : من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وأيضاً . بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه . مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق . مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك . فمن أجل ذلك ، وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية، وفقاً للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة، أو في جوارها، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات . وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الأنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة ،على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يُعد بأي حال من الأحوال احتلالاً، ولن يمس على الإطلاق سيادة واستقلال العراق.

دخول العراق في عصبة الأمم والحصول على استقلاله

بعد أن تسنى لبريطانيا فرض معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠، والتي ضمنت من خلالها الهيمنة التامة على مقدرات العراق،اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وحيث تصبح هذه المعاهدة نافذة حال دخول العراق عصبة الأمم ،كدولة مستقلة، تقدمت الحكومة البريطانية بطلب إلى عصبة الأمم،في ١٣ أيار ١٩٣١، لقبول العراق عضواً فيه معلنة أن العراق أصبح يمتلك الأهلية ليكون دولة مستقلة وعضو فيها[١٠]. جرى توزيع الطلب البريطاني على أعضاء عصبة الأمم،في الجلسة التي عقدتها في حزيران ١٩٣١، أجرى المجلس مذاكرة حول الطلب، وحول التقرير الذي قدمته بريطانيا عن العراق، فقرر المجلس في ٤ كانون الأول ١٩٣١ تأليف لحنة لدرس التقرير وتقديم توصياتها،في مدة أقصاها ٣٠ كانون الأول وبالفعل قدمت اللجنة في هذا التاريخ تقريرها الذي أوصت فيه بقبول العراق عضواً في العصبة،بعد أن يوقع العراق على ميثاق العصبة، وعلى الشروط التي وضعتها عصبة الأمم ،والمتعلقة بالضمانات اللازمة للحفاظ على حقوق الأقليات،وتقيد العراق بمبادئ العصبة[١١].

وافق العراق على شروط عصبة الأمم، وقدمت الحكومة العراقية الضمانات المطلوبة والتي صادق عليها مجلس النواب في جلسته بتاريخ ٥ أيار ١٩٣٢[١٢]، وعند ذلك أعلنت عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢عن قبول العراق عضواً في العصبة ، وقدم (الملك جورج) ملك بريطانيا تهانيه إلى الملك فيصل بقبول العراق عضواً في العصبة ،وأصبحت معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ نافذة المفعول، من تاريخ صدور قرار عصبة الأمم بقبول عضوية العراق[١٣].إلا أن استقلال العراق لم يكن سوى استقلالاً شكلياً محضاً ، فقد قيّدته معاهدة ١٩٣٠ بقيود ثقيلة جعلته في واقع الأمر تحت الحماية البريطانية لسنين طويلة.

---

(١٠). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ..،ج ٣ ،ص ص،١٩٩-٢٠٠.

(١١). المصدر نفسه، ص ص،٢٠٠-٢٠٧.

(١٢). محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١،ص ص،٥٢٩-٥٤٠؛فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية..،ص ص،٣٠٢-٣٠٧.

(١٣).محمد مظفر الادهمي،العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية..،ص ٣١٣.